

عملية الانتخاب وتزويرات الأطراف الحاكمة وميليشياتها!

بالترويج بأن الطريقة الوحيدة للتغيير في حياة ومعيشة الجماهير، وحصول مواطني كردستان على الخدمات وحقوقهم وحرياتهم، هي التصويت والانتخابات وقاعة البرلمان، وقد اعتبروا مرشحيهم «ممثلين لشعب كردستان».

ان الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، بينما يدين هذه المحاولات من قبل السلطات والميليشيات لتخويف وتحريض الكراهية والحقد القومي والطائفي الرجعي وممارسة الضغط على المواطنين، يعلن في نفس الوقت أن هذه الأفعال تظهر لجماهير العراق وكردستان مدى فساد عملية الانتخاب والتصويت، وتفصح أكثر طبيعة الانتخاب والتصويت البرجوازي لحكام العراق وكردستان وميليشياتها، وتفصح دعايتهم حول التغيير في حياة ومعيشة الجماهير وتحسين مستقبلها السياسي عبر البرلمان.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥

سلطتهما شيئاً سوى قطع الرواتب وتدهور مستوى معيشة الناس، وتدمير الخدمات العامة، وفرض الفقر والبطالة وانعدام الحقوق على الجماهير، وجمع الثروات لأنفسهم على حساب العمال والمعدمين في كردستان، وتقييد الحريات السياسية، وإسكات المعارضين السياسيين، واغتيال وسجن كل صوت معارض وناقد، قد شرعوا الآن في سلسلة من الاغتيال والخطوات الخبيثة، منها المرور على المنازل في السليمانية وأخذ المعلومات من ساكنيها، وكذلك قاموا في منطقة «رابرين» بتخويف وترهيب العاملين والموظفين في مجال حماية البيئة وإبلاغهم بأنهم إذا لم يصوتوا لقوائمهم ومرشحيهم فسيتم طردهم من العمل! وكل هذا من أجل جمع المزيد من الأصوات لأنفسهم.

بالتأكيد، لم تتوان الأحزاب الحاكمة عن تجويع وتشريد الناس، وفرض الضغط والتخويف عليهم وشراء الأصوات والتزوير في عملية التصويت والانتخابات، هذا بالإضافة إلى أن سيطرتهم على إيرادات كردستان، وامتلاكهم لأجهزة إعلامية ضخمة وقدرة دعائية كبيرة لغسل أدمغة المواطنين وتشويه الحقائق، وتقوم تلك الأحزاب أو أحزاب المعارضة البرجوازية من الإسلامية والقومية،

في خضم الدعاية الانتخابية للدورة السادسة للبرلمان العراقي، تقوم القوى والأحزاب الحاكمة البرجوازية في العراق وكردستان وميليشياتها، إلى جانب دعايتها الرجعية التقليدية القومية والدينية والطائفية، وتحريض على الكراهية والحقد بين المواطنين، ومحاولات لإسكات وإقصاء المرشحين المنافسين، وشراء الأصوات، وتخويف وتهديد المواطنين بقطع رزقهم، خاصة من قبل الأحزاب الحاكمة، وهي ظاهرة يتم التحدث عنها في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. ويتم كل هذا بهدف إجبار المواطنين على التصويت لقوائمهم ومرشحيهم.

في يوم ١٥ من الشهر، تم اغتيال صفاء المشهداني، عضو مجلس محافظة بغداد ومرشح قائمة تحالف السيادة برئاسة خميس خنجر ومحمود المشهداني، الذي يعد أكبر تحالف للقوى السنية، عبر قنبلة مزروعة. وبالإضافة إلى التهديدات وإطلاق النار على المرشحين، وجمع المعلومات الشخصية من المواطنين، فقد بدأ سوق شراء بطاقات التصويت من قبل مرشحي القوى الحاكمة والميليشيات في جميع أنحاء العراق على نطاق واسع وبشكل علني. وفي كردستان أيضاً، فإن كلا الحزبين الحاكمين، اللذين، لم يقدموا، خلال أكثر من ٣٠ عاماً من

مقابلة مع سمير عادل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي حول الموقف من الانتخابات البرلمانية

بالعودة إلى سؤالك، أود أن أوضح نقطة حول موقفنا السابق هو «المقاطعة الدائمة». ليس موقفنا ولا موقف الشيوعيين، شيوعيو ماركس ولينين، هو مقاطعة كل انتخابات كامر مبدئي أو عقائدي. بل، كاي حزب سياسي حي ينظر الى أي ظاهرة، ومن ضمنها الانتخابات، ويتخذ قراره وفق ظروف ومعطيات تلك اللحظة. صحيح إننا قاطعنا الانتخابات في أكثر من مرة، ولكن ذلك يعود إلى ظروف وشروط العملية الانتخابية في حينها، علماً أننا في أحد الدورات سجلنا أنفسنا بالمفوضية للمشاركة وأخترنا إسم لقائمتنا، «الحرية والتغيير»، ولهذا، ورغم حدوث هذا مراراً، بيد إن «المقاطعة» ليس قانوناً أو تقليد لنا!

ولكن هذه المرة، وإبان تدقيق أكبر للموضوع، توصلنا الى إن المبررات التي قاطعنا الانتخابات في وقتها، وهي كلها صحيحة وواقعية، بيد

المجالسي. أما البرلمان والبرلمانية، فهما طرح طبقة، البرجوازية، للسلطة ولحكم المجتمع، ونحن لاندير ظهرنا لظاهرة راسخة في الحياة السياسية وفي حكم المجتمع بهذا الشكل.

إننا لسنا متوهمين بالبرلمان، ولا بالعملية الديمقراطية البرجوازية عموماً، التي تجري كل أربع سنوات، وتمثل الطبقة الحاكم مصالح الرأسماليين وأصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى، والذين يستنون القوانين وفق مصالحهم حصراً. وقد رأينا كيف سارع البرلمان العراقي إلى إقرار عشرات القوانين، بعضها صيغ بطريقة غير دستورية وغير قانونية، مثل «المدونة» الأخيرة للأحوال الشخصية، وما يسمى بقانون «مكافحة البغاء والمثلية الجنسية»، ومنح الامتيازات المالية لأعضاء البرلمان وتقييد حرية التعبير وإقرار العطل الطائفية تحت مسمى «المناسبات الدينية»... وغيرها.

إلى الأمام: أصدر الحزبان الشيوعي العمالي العراقي والكردستاني بياناً حددا فيه موقفهما من الانتخابات، مؤيدين المشاركة فيها، وهي



سياسة جديدة نوعاً ما، إذ كان موقفكما السابق هو المقاطعة الدائمة. ما سبب هذا التغيير؟

سمير عادل: أود الإشارة أولاً إلى أننا نؤمن، ويشكل ذلك جزءاً من مبادئنا، بحرية الجماهير في اختيار ممثليها السياسيين، وندافع عن هذا الحق. بل نذهب أبعد من ذلك، إذ نؤكد أن التمثيل الحقيقي يجب أن يكون قاعدياً، من الأسفل إلى الأعلى، بحيث تختار الجماهير ممثليها بشكل مباشر من أماكن المعيشة والعمل، ثم يصعد الممثلون إلى المستويات الأعلى لاختيار من يمثلهم على صعيد البلاد، وقصدي التمثيل

مداخلة نادية محمود في مؤتمر حول « الحقوق و المساواة و تمكين النساء و الفتيات في العراق » المنعقد في المؤتمر الوطني لشبكة النساء العراقيات في يوم 17 تشرين الاول 2025.



هزت المدونة اطياف واسعة في المجتمع العراقي وعلى رأسه النساء والامهات والامهات المطلقات. كان بمثابة كابوس مرعب لهن ولحقوقهن التي استقرت على مدار اكثر من ستة عقود. كان أيضا انعطافة على الصعيد القانوني لم يشهد العراق مثيلا لها من قبل، فالمدونة ليست قانون، ولكنها اصبحت فوق كل القوانين المتعلقة بالاحوال الشخصية او هكذا ارادوا لها بحيث قرروا «يجب ان لا يصدر قانون يتناقض مع موادها».

كما قال احد المحامين بان هذا لم يكن تعديلا، اذا كان قانون الاحوال الشخصية يحتوي على ١٨٠ مادة، فان التعديل يحوي على ٣٧٠ مادة. فأذن هذا ليس تعديل بل هو قانونا جديدا باسم « التعديل » .

ما اريد التركيز عليه هو «التضامن النسوي» الذي ظهر جليا وبشكل واضح في مواجهة هذه المدونة. بتصوري ليس هنالك قضية اظهرت التضامن النسوي كما ظهر في التصدي لهذه المدونة. لقد تجلى هذا التضامن بعدة اشكال:

- ١- الرفض الواسع للمدونة من قبل النساء والذي ظهر في تشكيل العديد من الكروبات اونلاين وهي مبادرات قامت بها النساء من اجل ان يتجمعن ويتحدثن ويخططن وينفذن، ، يقوين بعضهن البعض، يتبادلن المعلومات، ويتحدثن عن قضاياهن القانونية بصراحة. اذكر فقط على سبيل المثال اسماء ثلاثة كروبات على الاونلاين وهي: النساء للنساء، امهات ضد تعديل قانون الاحوال الشخصية، تجمع ناشطات العراق. وكان كروب تحالف ١٨٨ على الواتساب هو من اولى المجاميع التي تأسست للتصدي للمدونة.
- ٢- في الوقفات التي تمت الدعوة اليها والمبادرة بها بشكل رسمي من قبل منظمات او بشكل غير رسمي من قبل نساء وامهات حيث تم طرحها ومناقشتها ووضع تواريخ لها وتحديد اماكن لها، بل ايضا الاعلان عن توفير تسهيلات من اجل تنظيمها.

- ٣- مشاركة وقراءة مقالات بعضهن البعض وتبادل الفيديوهات التي تم تناقلها على منصات التواصل الاجتماعي.
- ٤- استعراض النساء لمشاكلهن القانونية، بل ومشاركة حتى اوراقهن في المحاكم طلبا للمساعدة والدعم من بعضهن البعض.
- ٥- استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي من فيسبوك وانستغرام وتيك توك وغيرها من اجل ابصال صوتهن.

ان ما اسهم في تعزيز التضامن النسوي ازاء المدونة تحديدا برأيي مجموعة عوامل:

الاول: جسامة التعديل وكمية الظلم الذي يلحق بالنساء في حال تنفيذه، وحيث انه يمس حياة النساء والفتيات والشابات والارامل والمطلقات حيث انه يمس النساء بمختلف اوضاعهن الاجتماعية.

الثاني: التشبيك والعلاقات التي خلقتها الناشطات النسويات مع بعضهن البعض منذ انتفاضة تشرين ولحد يومنا هذا. فالعديد من الناشطات والنسويات هن خريجات « انتفاضة تشرين » وشعرن بقوتهن منذ ذلك الحين واستعرضنها. وارتفع وعيهن بان لا مبرر للتمييز ضد المرأة. من جهة اخرى، تعرضت هؤلاء النسويات الى تهديدات عديدة ومرعبة في الاعوام الثلاثة الاخيرة والتي بدأت بالهجمة على مصطلحات ومفاهيم مثل «الجنذر..تمكين المرأة»، مما اشعرهن بالحاجة الى ان يتضامن مع بعضهن البعض. فالهجمة هي ليست على افعال فردية بل على توجه اجتماعي في المجتمع تقوده النساء لا يرى هنالك اي تبرير يمكن قبوله بمعاملة المرأة كمواطن من الدرجة الثانية. لمواجهة هذا الامر كان يتوجب الخروج من الشعور بالوحدة كافراد وايضا كمنظمات، حيث لا يمكن مواجهة هذه الهجمة بشكل منعزل عن بعضنا البعض . العودة بقوانين الاحوال الشخصية لسته عقود للخلف ليس عمل منظمة واحدة، وليس مشروعا ممولا، بل هو قضية كل امرأة وكل رجل في العراق.

الثالث: الذي اسهم بتقوية هذا التضامن هو وجود وسائل التواصل الاجتماعي حيث اعطى فرصة لظهور هذا التضامن و تمت الاستفادة من مختلف المنصات» الفيسبوك والانستغرام والتلغرام والتيك توك» وغيرها. ارى ان التضامن النسوي في ما يخص المدونة اسفر

سياستان وتكتيكان!

ابراهيم حسين

العملية، الذي يرى ضرورة توفير خيار سياسي راديكالي للطبقة العاملة والجمهير المحرومة من خلال التدخل السياسي والممارسة السياسية الواقعية، ويسعى إلى خوض معركة النفوذ وحشد القوة، ويعتبر هذا التدخل سبيلاً لتغيير العالم والتاريخ لصالح الإنسانية العاملة والكادحة. هذان المنهجان يعكسان شرخاً وتناقضاً عميقاً بين تيار وتقاليد اليسار الأيديولوجي، وبين شيوعية تدخلية تهدف إلى تأسيس قطب شيوعي راديكالي للتدخل في تقرير مصير المجتمع، بناءً على فهم للواقع السياسي.

المنهج الأول: اليسار الراديكالي والأدلجة (العقائدية)

عن النتائج التالية:

١- أطاح بنظرية « المرأة عدوة المرأة». فكمية التضامن بين النساء بوجه المدونة لم يكن له نظير في السابق. لقد اعاد هذا التضامن للحركة النسوية هيبتها.

٢- اسهم ب « تمكين النساء». التمكين الذي قامت به النساء للنساء هو التمكين الحقيقي حيث عزز قدرتهن على المقاومة، اشعرهن بانهن لسن وحيدات بل معهن شريكات في ذات الهم يواجهن ويشعرن بنفس الالام.

٣- وسع رقعة نشاطهن النسوي و هو مكون اساسي في تقوية الحركة النسوية وجعلها اكثر قدرة على احداث ضغط اجتماعي لتحسين حقوق ومعيشة النساء.

٤- اسهم بزيادة التشبيك بين النسويات ومنظماتهن ليس في داخل العراق فقط بل ايضا مع خارجه فقوانين الاحوال الشخصية الجائرة بحق النساء ليست قصرا على العراق بل تعاني منها ايضا نساء المنطقة. لذا امتد التشبيك مع النسويات والمنظمات النسوية في دول المنطقة.

٥- كان فرصة للتعلم من التجربة. نتعلم من بعضنا البعض، نحاو بعضنا البعض، ننقد بعضنا البعض، لان بدون نقد وبدون تصحيح افكار بعضنا البعض لا يمكن ان ندفع بعملنا النسوي الى الامام.

٦- الان ونحن نتهيأ للدخول في مرحلة الانتخابات، اعتقد ان معيار التصويت سيكون قائما على معيار من قالت ماذا، ومن قال ماذا. من دافع عن حقوقنا، ومن وقف ضدها، من رفض تعديل القانون ورفض المدونة ومن أيدها. برأيي هذا النقطة ستكون معيارا للنساء ليقررن على اساسها لمن يعطين اصواتهن.

ارى من الضروري على النسويات واضعات الخطط الاستراتيجية للحركة النسوية ان لا يجعلن هذه التضامن النسوي الذي حدث تجاه المدونة يمر من دون ان يتحول من تضامن غير رسمي الى تضامن رسمي، الى بناء تحالفات نسوية لا تقتصر على قضية واحدة وهي قضية المدونة بل تمتد لتصل الى قلع جذور اللامساواة والتمييز في المجتمع. اي بكلمة اخرى الى تنظيم هذا التضامن النسوي لانهاء كافة اشكال التمييز ضد النساء والتصدي لكل اسبابه.

يحلل تيار اليسار الراديكالي الظواهر السياسية، في الأساس، ضمن إطار أيديولوجي مُعد مسبقاً. هذا النمط من التعامل مع العالم وقسوة الصراع السياسي، عندما يصل إلى السياسة والصراع العملي، لا يُبقي في النهاية سوى على نقاء نية «صوفي» عقيم. من وجهة نظر هذا التيار، فإن المشاركة في أي عملية سياسية لا تتوافق مع معاييرهِ المحددة مسبقاً - ومنها العملية الانتخابية التي تجري في إطار توازنات قوى سياسية معينة - تُفهم على أنها استسلام لأوساخ عالم السياسة وانحراف عن المبادئ الأيديولوجية الطاهرة، بدلاً من اعتبارها محاولة وجهداً سياسياً محدداً

مقابلة مع سمير عادل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي

للمشاركة، ومثلما عكسه بيان ونداء الحزبين الثاني الموجه للقوائم والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات والصادر قبل ايام قليلة، سنبحث عن من يمثل هذه الراية وهذه التطلعات الواقعية لجماهير العراق بالحرية والمساواة والرفاه، وسنجلس مع قوى نراها قريبة منا، وفي حالة تبنينهم برنامجنا أو فقرات منه، سندعوا الجماهير لتصويت لتلك القائمة الانتخابية.

إلى الأمام: وماذا عن الإنفاق الهائل للأموال من قبل الأحزاب وشراء الذمم عبر التعيينات وتوزيع الأراضي لاستمالة الناخبين؟

سمير عادل: هذه سمة النظام الديمقراطي في العراق منذ تأسيسه بعد ٢٠٠٣، ولا جديد في ذلك. لكن هذه الأحزاب لا تستطيع شراء ذمم كل الجماهير. فالمعطيات والنتائج الأخيرة لثلاث دورات انتخابية (٢٠١٨، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) تؤكد أن أكثر من ٨٠٪ من الناخبين قاطعوا الانتخابات. وقلة من شاركت وقسم كبير منها جراء اغراءات، بالمناسبة نحن نخطبها بالقول: من يبيع صوته مقابل فتات من المال الفاسد أو بطانية أو كارت تلفون أو وعد بوظيفه أو.... وغيرها، سيعيش بخبز يومه فقط، ولكنه يبيع مستقبله. هذه الإغراءات ليست حتى مسكّن مؤقت في معيشة الملايين. المطلوب التفكير بالمستقبل لأسرته وبمصير المجتمع برمته. ومن خلال حملتنا الدعائية نسعى لإيصال هذه الرسالة بوضوح.

نعرف أن الأمر ليس سهلاً، وأنا نحتاج إلى موارد كبيرة لخوض المعركة الدعائية والسياسية، لكننا سنسعى بكل ما نستطيع لتثبيت أصواتنا وصوت الجماهير في وجه هذا الفساد المنظّم وهذا النظام السياسي الذي يولد في كل لحظة البطالة والفقر والعوز.

الى الامام: ولكن ماذا لو لم تكن هناك أطراف وكيانات وشخصيات تتفق مع برنامجكم السياسي، ماذا تقولون للجماهير؟

سمير عادل: نعلن صراحة للجماهير ليس هناك أطراف أو جهات تريد العمل من اجل مصالحكم المستقلة والعيش الكريم والتمتع بالحرية والمساواة.

العمالية والكادحة والنساء بالمشاركة الفاعلة، ومنح أصواتهم لمن يطرح برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واضحاً. إذا نجحنا في ذلك، فستتحول الجماهير إلى رقمٍ صعب في المعادلة السياسية، وتصبح حركتها هي من تحدد اتجاه البوصلة عبر ممثليها في البرلمان.

لقد جرّبنا، وجرّبت الجماهير، سياسة المقاطعة دون أن تتحرك أيّ بيادق على رقعة السياسة. هذه المرة كنا نود أن نناشد الجماهير: امنحونا ثقتكم، وسنحوّل البرلمان إلى ساحة صراعٍ سياسيٍ حقيقيٍ من أجل مصالحكم.

إلى الأمام: هل يعني قراركم هذا وجود مؤشرات على انفراجٍ سياسي، أو أن العملية الديمقراطية تسير بخير خلافاً لمن يتحدث عن انقلابٍ سياسي تقوده الولايات المتحدة؟

سمير عادل: لا علاقة بين مشاركتنا في الانتخابات وأيّ ”انفراج“ سياسي. مشاركتنا قرارٌ تكتيكي صرف، كما أوضحت. إن موقفنا من العملية السياسية وقواها وماهيتها هو واضح ونفسه ولم يطرأ عليه تغيير على العكس، أعتقد أن الانتخابات القادمة ستعمّق الأزمة السياسية، وستزيد من حدّة الصراع بين أجنحة الطبقة الحاكمة، كما أن تشكيل الحكومة سيستغرق وقتاً أطول من الفترات السابقة. من الممكن تناول مثل هذه القضايا، «الانفراج السياسي» أو «الانقلاب السياسي» في فرصة أخرى لأنه موضوع واسع ويستلزم الكثير من الكلام.

إلى الأمام: لكنكم في الوقت نفسه لا تشاركون فعلياً في الانتخابات، ومع ذلك لا تعلنون مقاطعتها؟

سمير عادل: صحيح، وقد أوضحنا ذلك في البيان. لم نتمكن من تجاوز المشكلات القانونية والإدارية المرتبطة بتسجيل أسمائنا في المفوضية كطرف مشارك في الانتخابات العملية الانتخابية، لكننا نستغل المناسبة لطرح برنامجنا السياسي أمام الجماهير. نقول لهم: هذا هو مشروعنا، وهذه هي رؤيتنا، ومن واجبكم أن تختاروا من يدافع عن مصالحكم، سواء كنا نحن أو غيرنا من المستقلين أو القوى التقدمية. المهم أن ترتقي الجماهير بوعيها الطبقي والسياسي لتعرف من يمثلها بحق.

اي باختصار ووضوح، طالما لم تبقى أمامنا فرصة

إنها ليست كافية لحرمان أنفسنا والجماهير الداعية للحرية والمساواة من التدخل والاستفادة من هذا المنبر وهذا الحراك الانتخابي من أجل الدفع ببرنامجنا والضغط على القوى والتيارات الميليشيائية الحاكمة وفضح هذه القوى وألعيها. وجدنا أن سياسة المقاطعة لم تكن فعّالة. فعلى الرغم من أن نسبة المقاطعة تجاوزت ٨٠٪ بحسب تقارير المنظمات الدولية واعتراف عرّابي العملية السياسية أنفسهم في آخر ثلاث دورات انتخابية، فإن المقاطعة لم تمنع الأحزاب القومية والطائفية من صياغة القوانين ضد مصالح الجماهير. بالعكس، فقد استفردت تلك القوى بالبرلمان، مستغلة غياب الأصوات الثورية والتحررية والتقدمية والمدنية والعلمانية، لتسنّ قوانين معادية للعمال والنساء والمحرومين.

ولذلك اتخذنا قرارنا بالمشاركة لتشكيل كتلةٍ، وحتى لو كانت محدودة، تستطيع تعطيل مثل هذه القوانين قدر الإمكان، وتحويل البرلمان إلى منبرٍ لفضح سياسات تلك الأحزاب التي تتفق حولها في الخفاء، وتتفق المليارات كرشاوى لصياغة القوانين التي تخدم مصالحها.

إلى الأمام: لكنكم تؤيدون المشاركة في وقتٍ تشير فيه المؤشرات إلى عزوف جماهيري واسع عن الانتخابات؟

سمير عادل: أولاً، لو كانت سياسة المقاطعة تؤدي إلى أزمة ثورية أو إلى انتفاضة شعبية مثل انتفاضة تشرين- أكتوبر، لكنا بالتأكيد أول من يعلن المقاطعة. لكن الظروف اليوم مختلفة. اليوم نرى أن المشاركة تكتيك سياسي، مثلما هو الحال في إتخاذ موقف المقاطعة سابقاً. نحن لا نتبع المزاج الشعبي، بل نحاول تغييره ورفعنا إلى مستوى الوعي السياسي والطبقي. ونتخذ موقفنا وفق ما يخدم مصالح الجماهير ويغيّر ميزان القوى لصالحها.

ثانياً، مثلما هو معروف إننا لسنا تياراً شعبوياً. إذ منذ متى كان الشيوعيون يلهثون وراء ردود فعل الجماهير؟ انظر مثلاً إلى الملايين الذين انتخبوا شخصاً مثل دونالد ترامب — هل كانت تلك الملايين واعية فعلاً لمصالحها؟ ترامب يمثل نموذجاً للجشع والعنصرية والانتهازية والكذب والبلطجة، ويمثل مصالح الملياديرات.

صحيح أن هناك يأساً من العملية الانتخابية ومن كل النظام السياسي، لكن واجبنا هو إقناع الجماهير

سياسة وتكتيكان!

ابراهيم حسين

ضرورة ملحة محسوسة حتى النخاع. لكن بالنسبة لليسار، قد يتم إحالة كل ذلك إلى الثورة الاشتراكية القادمة، التي يجب حتماً أن تحدث بالشكل الذي رسمه هو، وإلا فستقع تحت سياط اللعنة والإدانة، كما حدث مع ثورة العمال الروسية والبلشفية. وفقاً لذلك، ليس فقط مشاركة أو عدم مشاركة الشيوعيين في الانتخابات كميدان لصراع القوة والنفوذ السياسي، بل قد يدين غداً انتفاضة عمالية مسلحة واستيلاء الحزب الشيوعي العمالي على السلطة بنفس الحجة، وهي أن الانتفاضة المذكورة واستيلاء الحزب الشيوعي على السلطة لم يحدثا بالشكل الذي أراده هو.

بالمبادئ النظرية وضرورة اتخاذ تكتيكات واقعية وفعالة لتغيير ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة، ولصالح التحرر الاشتراكي، ولصالح خلاص سياسي واقتصادي أكثر جذرية.

في حين أن اليسار الراديكالي الأيديولوجي قلق من فقدان «الأصالة الثورية»، فإن الشيوعية العمالية الراديكالية والحزب الشيوعي العمالي يؤمنان بأن السياسة لا تحدث في فراغ، وأن الحزب السياسي، لكي يلعب دوره التاريخي، يجب أن يكون قادراً في كل الظروف على إيجاد طريق للتدخل ودفع أهدافه إلى الأمام. في خضم هذا، أصبحت سياسة الحزب الشيوعي العمالي الانتخابية نقطة محورية لمواجهة سياسية وواقعية لدفع الشيوعية الراديكالية إلى قلب الجدال السياسي حول القوة والنفوذ.

الأحزاب والقوى السياسية والخيارات السياسية. عندما لا يرى اليسار الراديكالي هذا الصراع في شكله المثالي هذا - لأن النضال الطبقي في الواقع الاجتماعي لا يظهر أبداً بهذا الشكل المثالي - فإنه يبدأ بإدانة الواقع والقوى التي تريد أن تخوض معركة القوة والنفوذ بشكل سياسي.

الإدانة بدلاً من التحليل المحدد:

بدلاً من تحليل الظروف المحددة وتقييم تأثير احتمالات السياسة والممارسة السياسية التدخلية، يبدأ هذا التيار بإصدار الأحكام من خلال صيغته الأيديولوجية الثابتة. نتيجة لهذا الفهم الأيديولوجي، فإنه يدين سياسة الحزب الشيوعي العمالي للمشاركة في العملية الانتخابية، ليس كتكتيك سياسي في مرحلة معينة للتدخل السياسي وتوفير سياسة راديكالية وقيادة سياسية شيوعية راديكالية في المجتمع في إطار النضال الطبقي الذي هو في الأساس نضال سياسي، بل كانحراف جوهري. هذه الرؤية التي تتخذ ظاهرياً من ضرورة التغييرات الجذرية ذريعة لرفض التدخل السياسي، تتحول هي نفسها إلى منصة للتهميش والانعزال السائد داخل اليسار، واللامبالاة تجاه السياسة ومعركة السلطة والنفوذ.

بالنسبة للمرأة في عراق اليوم، فإن وجود أي فرصة وأي قوة تريد تمثيل نضال المرأة ورغبتها في التحرر من قبضة الرجعية البرجوازية الحالية، وتريد قطع الطريق على هذه الرجعية، ليس فقط غير مجد بل هو ضرورة قصوى. وبالنسبة للعلمانية والمدنية ولطوفان الشباب البائس والمستقبل المظلم، فهي

ملاحظات سريعة حول مظاهرات «لا للملوك»!

توما حميد

تغليف الخطاب بشعارات فضفاضة مثل «حب الوطن» و«الخلاص للديمقراطية»، محولاً الاحتجاج إلى حملة انتخابية تفتقر إلى أي هدف أو مطالب واضحة. انحصرت مطالب المظاهرات، تحت هيمنة التوجه الديمقراطي، في نطاق ضيق، متجنباً المساس بالسياسات الأساسية التي يتقاسمها الحزبان الجمهوري والديمقراطي. فلم يتم التطرق إلى:

ادامة النظام الرأسمالي بأزماته الهيكلية.

تضخم ميزانية الدفاع لتتجاوز التريلليون دولار

الدور الأمريكي المدمر في الخارج، بما في ذلك دعم الحرب والإبادة الجماعية في غزة، والتهديد بغزو فنزويلا، والحرب بالوكالة في أوكرانيا الخ.

السياسات الاقتصادية التي تزيد من الفقر وعدم المساواة وتحرم الملايين من الرعاية الصحية والتعليم.

معظم السياسات المعادية للمهاجرين، باستثناء الاعتراض على مدامات التي تقوم بها قوات وكالة الهجرة والجمارك الامريكية «أي سي إي»

وهكذا، ظلت الاحتجاجات أسيرة سياسات الهوية والقضايا السطحية، بعيدة عن النقد الجذري للنظام.

الفجوة بين القيادة والقاعدة: بوادر وعي

مع هيمنة الحزب الديمقراطي على المنصة، إلا أن دوافع غالبية المشاركين كانت أعمق. فقد جاءت احتجاجاً على النظام الرأسمالي بمجمله، وما ينتجه من تفاوت اجتماعي غير مسبوق، وفقر، وبطالة، وتقويض للحريات، وممارسات

للشيوعية الراديكالية لتمثيل تطلعات وأهداف الطبقة العاملة والإنسانية المحرومة التحررية والمحققة، ولكي يكون لها يد في القضايا المتعلقة بحياتها.

يقوم هذا المنهج على عدة أسس:

١. الحفاظ على نقاء الأيديولوجيا وطهارتها:

يعتبر هذا الجزء من اليسار أن أي شكل من أشكال المشاركة في الصراع السياسي هو سبب «للتلوث» والانحراف عن الأهداف الثورية الأصلية والتراجع عن المبادئ الأيديولوجية. لذلك، فإن قضية هذا التيار ليست كيف يمكن للشيوعية الراديكالية أن تكون قوة سياسية ملموسة وجادة يراها الناس في الميدان ويحكمون عليها كأى قوة أخرى، بل قضيته هي كيف يمكنه الحفاظ على نقائه الأيديولوجي والصوفي قدر الإمكان. وحيث إن أشكال وأساليب النضال السياسي والصراع الاجتماعي معقدة للغاية وقاسية في بعض الأحيان، لا يتبقى أمامه سوى طريقين: إما أن يخلط نفسه بأوساخ عالم السياسة والصراع السياسي، أو أن يعود إلى عالمه النقي الطاهر ليراقب مسار التاريخ الواقعي كحكم على الأحداث.

٢. رفض أي شكل من أشكال التدخل

يرى هذا الفكر أن السياسة والصراع السياسي والطبقي هو مواجهة مباشرة بين معسكري العمل ورأس المال. وهو لا يرى أن هذا الصراع لا يظهر أبداً بشكل مباشر كصدام بين طبقتين، العمال والرأسماليين، بل يتقدم في كل حقبة تاريخية حول مجموعة من القضايا المحددة، ومن خلال مجموعة من الصراعات السياسية والاجتماعية المحددة، وعبر مجموعة من

شهدت الولايات المتحدة في الثامن عشر من أكتوبر خروج ما يقارب سبعة ملايين شخص إلى الشوارع في نحو ٢٧٠٠ مدينة وبلدة، في احتجاجات عُرفت باسم «لا للملوك» . تُعد هذه الاحتجاجات أكبر مظاهرة



في يوم واحد في التاريخ الحديث للبلاد.

مشاركة واسعة ورواية مضللة

تميزت هذه المظاهرات بتنوع المشاركين فيها، حيث ضمت مئات المنظمات العمالية والنسوية واليسارية والبيئية والمعادية للفاشية والعنصرية والحروب. في المقابل، سعت الدعاية اليمينية إلى تشويهها بنفيها تمثيلها «للشعب» الأمريكي، وادعائها بان تم تمويل المتظاهرين من قبل شخصيات مثل جورج سوروس، في محاولة لإفراغ الحركة من مضمونها. هيمنة الحزب الديمقراطي وتوجيه المسار

برز دور الحزب الديمقراطي وأدواته بشكل واضح في إدارة وتوجيه هذه المظاهرات. فقد ألقى عدد من شخصياته البارزة، من نانسي بيلوسي إلى بيرني ساندرز وأوكاسيو كورتيز، إضافة إلى إعلاميين، ومؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي خطابات خلالها. سعى الحزب من خلال ذلك إلى حصر أهداف الاحتجاج في معارضة شخص ترامب وبعض سياساته، مثل تدخله في المؤسسات الرسمية ونشر الحرس الوطني وفرض رسوم جمركية على الحلفاء، دون تقديم بديل حقيقي أو برنامج واضح. كما حرص على

وحشية ضد المهاجرين، وسياسات خارجية مدمرة. كما أن السياسات المباشرة لترامب، كتسريح العمال وتعزيز النزعات العنصرية والفاشية والهجوم على حقوق المرأة والمؤسسات المحايدة، شكلت دافعاً رئيسياً آخر.

خلاصة واستشراف: نحو استقلالية الحركات التقدمية

تشير هذه التطورات إلى تحول إيجابي، حيث لم يعد يعتبر نعت «الشيوعية» أو «الاشتراكية» أو «الماركسية» سلاحاً فعالاً كما في الماضي. أمام القوى الشيوعية والاشتراكية والتقدمية في أمريكا مهمة أساسية، وهي:

فصل الصفوف:

ضرورة استقلال الحركة الاحتجاجية عن الأحزاب البرجوازية، وعدم الاكتفاء بالاحتجاج الذي توجّهه المعارضة البرجوازية.

التنظيم القاعدي:

بناء التنظيمات في مواقع العمل والسكن، بعيداً عن أطر النظام القائمة

صياغة برنامج بديل:

وضع برنامج عمل واضح يتحدى الطبقة الحاكمة بأكملها ويفضح مجمل النظام ويتطلع إلى قلب نظام أصبح عبئاً على البشرية.

يجب أن تكون مظاهرات الثامن عشر من أكتوبر نقطة بداية لمسار نضالي أوسع وأعمق، يطرح بديلاً حقيقياً عن نظام الأزمة.